

خطاب صاحب الجلالة

بمناسبة اختتام المناظرة الهامة التي نظمها مكتب التسويق والتصدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

في الحقيقة أن الكلمة التي أوجهها لك الآن ليست موجهة فقط للسادة المحترمين الحاضرين هنا في هذه القاعة بل هي موجهة الى كافة رعايانا حيث اننا قطعنا الوعد على أنفسنا أن نحاسب نفسنا في رأس السنة عندما نكون قد حصلنا على النتائج الأولية، لتجربة التأميم التي أقدمنا عليها في السنة الماضية. وإنني بكل شجاعة وبكل إقدام كنت قررت وكيفما قد تكون النتائج أن أقف أمام شعبي بعد سنة لأخاطبه بصراحة وحرية وحتى أصدقه القول وحتى لا يقال عني انني لا أقول له الحقائق، وأول خصلة يجب أن يتصف بها ؟ ووشائج من القربى أول خصلة يجب أن يتصف بها وهي الصدق في القول حتى لا يظن أنه يستخف بشعبه أو أنه يزدريه حتى يعتقد أن شعبه سوف يثق بالأكاذيب وهذا المبدأ هو من المبادىء التي لقنني إياها والدي رحمه الله حينما كان ينصحني دائما فيقول لي : يا بني إن شعبك شعب ذكي، إياك ثم إياك أن تكذبه القول فأصدقه القول بكل شجاعة وبكل جرأة؛ ولله الحمد لست في حاجة لأكذب أو أقول لكم كلاما يمكن أن يثبط عزائمكم بل الحض والعمل والجد، وفوق هذا كله عناية الله سبحانه وتعالى مكنتنا لأن نأتي إليكم اليوم بعد سنة من التجربة لكي نعطيكم أولى النتائج لتجربة التأميم تلك التجربة التي قال عنها وزير التجارة منذ قليل بأنها خلقت ضجة في المجتمع وفي الأوساط، ضجة مفتعلة في بعض الأحيان وشيئا ما من الرعب الصادر عن حسن نية، ولكن كيفما كان الحال لم نصغ الى ما قيل آنذاك، وفهمنا أن ذوي النيات الحسنة سوف يقتنعون أثناء الطريق وأن أصحاب الضجة المفتعلة سيظلون يتكلمون الى ما لا نهاية له. -

إن وزير التجارة قد أعطاكم منذ قليل بعض الأرقام وأعطى في خطاب رسمي بعض العبارات قد تكون غامضة علينا وعليكم فسأحاول أن أدرجها أمامكم حتى تصبح في مستوى الجميع.

فبعد سنة من التجربة صدر المغرب للخارج 750 ألف طن من الحوامض — الليمون الحامض — ومن الخضر ومن السمك المصبر ومن بعض منتوجات الصناعة التقليدية.

وكل هذا الذي بعناه هو 77 مليار من الفرنكات من العملة الصعبة ليس بالدرهم ولكن بالعملة الأجنبية.

ويمكن لي أن أقول لكم بأن بنك المغرب الذي هو الساهر والضامن لمعاملاتنا النقدية في الخارج قد توصل بهذا القدر الذي هو 77 مليار بأتمها.

وهذا القدر بعد أن توصل به البنك كان بعد أن نقصت مصاريف النقل (طائرات، بواخر، الخ) وكذلك جميع المصاريف التي تدفع لبعض الوسطاء الضروريين.

أما تفصيل هذا القدر الذي هو 77 مليار فهو كالآتي :

هذه السنة توفر لنا من الليمون والحوامض 449 ألف طن بعناها بأربع وثلاثين مليار.

في السنة الماضية كان لدينا 423 ألف طن بعناها بـ 28 مليار فقط.

فهناك — إذن — فرق وهو 6 ملايير.

ولكن الفرق المهم هو أنه في السنة الماضية بعنا الكيلو بـ 65 فرنك بينما هذه السنة بعناه بـ 76 فرنك إذن 11 فرنك زائد في كل كيلو، وهذا يعني أننا سددنا لجميع منتجي الحوامض 18 مليار من الفرنكات وعلى أننا أخذنا منهم البضاعة عند خروجها من المغرب بـ 40 فرنك.

وفيما يخص الخضراوات أنتجنا هذه السنة 210 ألف طن فقط، بينما في السنة الماضية أنتجنا 285 ألف طن.

إذن هناك هذه السنة عجز يبلغ 75 ألف طن تقريبا من الخضر، ومع ذلك فقد ربح المغرب هذه السنة 23 مليار ونصف والحالة أنه في السنة الماضية كان قد ربح 17 مليار فقط.

إذن هناك عجز وهو 75 ألف طن ولكن هناك زيادة بلغت 6 ملايير.

وفي السنة الماضية أدى الثمن للمنتجين الصغار وهؤلاء في الحقيقة هم الذين كنا نشفق عليهم لأن أصحاب الحوامض لهم رؤوس أموال ولهم أراضي كثيرة.

وكذلك الذين ينتجون الخضر فإنهم لا يملكون القدرة على شراء البذور والسماد ويضطرون للعمل ليل نهار لأن فلاحة الخضر ليست هي فلاحة الأشجار، ففي الشتاء تجدهم يعملون لتنقية — الشريحة — وفي الربيع تراهم يقضون يومهم في السقي وفي الصيف ينشرون السماد ويهيئون للسنة المقبلة.

وهؤلاء المساكين أدى لهم في السنة الماضية (أولئك السادة الوسطاء) 52 فرنك للكيلو، وهذه السنة أدينا لهؤلاء الصغار 112 فرنك إذن هناك زيادة تقارب 90 في المائة بالنسبة للسنة الماضية ومع ذلك ربحت الدولة ولله الحمد معهم 6 ملايير فرنك رغم أن 75 ألف طن غير موجودة.

لقد وزعنا على الفلاحين 6 ملايير فرنك وبلغ عدد هؤلاء الفلاحين 6000.

فإذا قدرنا أن معدل عائلة كل فلاح هو 5 أشخاص نجد أن 30 ألف شخص قد وزعت عليهم بمعدل 500 ألف لكل أسرة فهل تتصورون ماذا يمكن لأسرة في البادية لم تكن تحصل على شيء أن تحقق بـ 500 ألف فرنك، يمكنها أن تشتري بها ماشية، وأن تحسن حالتها بل فيها من يفكر في شراء سيارة، وكيفما كان الحال فيمكن أن نقول بأن الرواج إرتفع من جهة، وتحقق الترفيه عنهم من جهة أخرى.

هذا كله تحقق بالنسبة لهم زيادة على أن هناك مبلغ 6 ملايير سيكون طبعا وزير المالية فرحا بها.

والسمك المصبر؟ في الحقيقة لا يمكننا أن نقول بأن مكتب التسويق قد تكلف بالسمك المصبر هذه السنة كما كنا ننتظر، لأنه كما في علمكم فإن سوق هذا السمك المعلب ليس السمك فقط بل جميع المنتوجات المصبرة — سوق تحتاج الى تقنية كما تواجه بعض الصعوبات؛ ومن هناك كان من الصعب أن ندخل التجربة في الحين من غير أن نكون مستعدين حتى لا نكون، كما تقول العامة : « الى بغاها كلها يخليها كلها » فإرتأينا أن يكون هو المكلف ولكن يترك الناس يمارسون عملهم على الطريقة القديمة.

ورغم أنه لم يتكلف من الأول الى الأخير ورغم أنه ينقصنا 450 ألف صندوق هذه السنة فإن الله قد يسر لنا الربح.

ففي السنة الماضية بعنا 1.900.000 صندوق بـ 20 مليار فرنك وفي هذه السنة بعنا فقط 1.450.000 صندوق إذن ينقصنا 450 ألف صندوق؛ ومع ذلك فقد ربحت الدولة بفضل الله 20 مليار، وهذا يدل على أن الطرق التي استعملت والاستقامة المتوفرة ونماذج الاتصال كل ذلك يمكن أن يبشرنا بالربح والسبب في هذا هو أنه كما في علمكم أن موسم صيد السمك لم يكن منتجا بالقدر الذي كنا نتوقع.

بقيت مشكلة الصناعة التقليدية هذه المشكلة درستها شخصيا في مجلس موسع مع السادة ممثلي غرف الصناعة التقليدية فوجدنا أن هناك عدة صعوبات منها ما هي ناشئة منا ومنها ما هي آتية من بعض الدول المزاحمة.

فلنبدأ بالصعوبات الناشئة منا، كما في علمكم فيما يخص الفلاحة يمكن لمكتب التسويق والتصدير أن يتتبع الانتاج منذ غرسه الى يوم جنيه ويراقب نوع البذور وجودتها سواء كانت خضراوات أو حوامض يعني أن يتتبع العمل من أوله الى أواخره.

أما منتوجات الصناعة التقليدية فلا يمكن أن يتتبعها من أولها الى آخرها.

والمثال هو أننا نتوصل — بزربية — لا نراها إلا وهي جاهزة؛ أما نوع الصوف الذي صنعت منه، وجودته، والثمن الذي اشتريت به الصوف، وجودة الصباغة التي صبغت بها، ذلك شيء ليس في يدنا بل ربما هناك بعض المحتكرين الذين يفعلون ما يشاؤون سواء بالنسبة لنوعية الصوف، أو جودتها، أو لونها.

لذلك قررنا أن نقضي على هذا الاحتكار؛ فمثل هذا يحصل في الجلود وفي أشياء أخرى.

ثانيا : كما في علمكم فإن الصناع لهم نفسية خاصة وليسوا بمنتجين كفلاحين، فهم ليسوا مضطرين للاستيقاظ مبكرين والاهتمام بمواشيهم، فيمكنهم أن يستيقظوا متى شاؤوا وأن يعملوا متى شاؤوا فهم خاضعون لمزاجهم ونشوتهم يظهر لهم في يوم أن يصنعوا مائدة طولها متر واحد وفي اليوم الآخر نصف متر ويزخرفونها حسب مزاجهم ويصبغونها بالطريقة التي تعجبهم، فإذا كانت تلك الألوان والأحجام توافقهم فليس من الضروري أن توافق ذوق ومزاج زبنائهم.

فالفلاح حينما يهيء إنتاجا جيدا فالدافع عنده هو تحقيق رغبة الذي سيستهلك إنتاجه؛ كذلك الصانع يجب عليه أن يراعي رغبة وذوق المستهلك، فلا ينتج حسب ذوقه هو وحده.

وبالطبع، فهناك وسائل لعلاج هذه الاضرار والعلل التي عرضت لكم، منها ما يتعلق بالصانع نفسه، يجب أن يغير أسلوب عمله، ويغير تفكيره ومنها ما هو متعلق بالدولة ومنها حماية الصانع من بعض المحتكرين، وكذلك تنظيمات بعض التعاونيات، والتي تجعلهم حقيقة قادرين على العمل، وأنا شخصيا عندي تجربة سواء في قصر الرباط أو في ضريح سيدنا رحمه الله، إتفقت مع تعاونية، لأصحاب — الزليج — الحقيقة أن عملهم كان في غاية الجودة ولاحظت أن بعض الصناع لا يشتغلون ومع ذلك يقتسمون الأجرة مع العاملين في آخر الشهر، لأن الذي يعمل يؤدي للذي لا يعمل.

يمكنني أن أعطي هذا المثال وأعطي المثال فيما يتعلق بصناع الخشب، وما الى غير ذلك.

فهذه مناسبة أهيب فيها بجميع الصناع أن يتكتلوا ويجتمعوا في تعاونيات.

الدولة مستعدة لأن تخلق تعاونيات في ميدان الصناعة مثلما خلقتها في ميدان الفلاحة ومستعدة لأن تهيء لهم أناسا ينظمونها ويسهرون عليها لجمع شملهم.

وقضية الصناعة التقليدية تكلف بها مكتب التسويق والتصدير منذ فاتح يوليو سنة 1966 فقط، وأؤمل أن أستطيع في السنة المقبلة إعطاء بعض الأرقام تكون دالة على أن ما قمنا به عمل مهم.

قلت لكم انه فيما يتعلق بالصناعة التقليدية هناك أشياء تتعلق بنا، وأشياء تتعلق ببلاد أخرى.

ومن جملتها أن « الزربية » المغربية تدخل الى بعض البلدان الأوربية، وخصوصا فرنسا أو البلاد التابعة للسوق الأوربية المشتركة بثمن يجعلها في الواقع صعبة المنال، والحالة هذه أن بلدانا مجاورة تنتسب للسوق المشتركة معفية من أداء التعريفة الجمركية، فالمغرب سائر في الاتصال مع الدول المعنية لكي تتنحى هذه الصعوبات سواء في الناحية الفلاحية أو الصناعة التقليدية.

بل هناك بعض البلدان تلتجيء الى التدليس لا أريد أن أسميها لأن بيننا وبينها صداقة وتمثيل ديبلوماسي، عمدت الى تزوير « الزربية » التي تصنعها في بلادها، وتضع فوقها علامة المغرب، والحالة أنها ليست زرابي المغرب.

فأطلب من الآن من وزير التجارة أن يتصل بوزارة الخارجية ليرى ما يمكن عمله سواء في إقامة دعوى في محكمة لاهاي أو وسيلة أخرى، لأن هذا تدليس وتزوير.

هذه — شعبي العزيز — النتائج التي يمكن أن نسميها رسمية بالنسبة للتأميم.

ولكن الذي هو أكثر من كل شيء هي النتائج الاقتصادية والسياسية فيمكننا القول بأننا قد وصلنا الى هدفنا، يمكننا أن نقول بأننا قمنا بتجربة جريئة لم نكن مستعدين لها، وشمرنا على سواعدنا.

نعم هناك من يقول بأن بلادنا أقدمت على تجربة جريئة بكيفية مرتجلة.

ويمكنني أن أجيب :

أولا : القرار لم يكن مرتجلا ولكن الطريقة كانت مواجهة البغتة، لأنني أعرف المغاربة لأني واحد منهم.

فعندما كنت طالبا في المدرسة لا أشمر على العمل إلا بعد أن تبقى ثلاثة أشهر للامتحان.

هكذا حصل لنا عندما فكرنا في تأميم بنك المغرب وعندما قررنا أن نفصل الفرنك المغربي عن الفرنك الفرنسي.

وجدنا رجال بنك الدولة إذ ذاك لولا أنهم واجهوا مسؤولية وعملا يجب بحق أن يقوموا به، لما تم ذلك.

40 سنة والمغرب يطالب بالاستقلال، ولكنه لم يفكر أن يستعمل الوسائل اللازمة حتى واجه الطوارىء وآنذاك عمل اللازم.

فأنا أعرف أن المغاربة لم يكونوا ليقوموا بهذا العمل الجبار ويقدروا المسؤولية إلا إذا كان عندهم حافز،

والحافز هو أننا قررنا التأميم اليوم وقلنا لابد أن نحققه.

فالتدابير لم تكن مرتجلة؛ قلنا آنذاك بأننا سنربح وكان آخرون يقولون بأننا سنخسر.

وحينما اتصلت بوزرائي إذ ذاك كان البعض منهم يقول : على كل حال، سيدنا يخمم.

ولما جاءت النتائج الجل في الوزراء الاقتصاديين الذين تهمهم المسألة قالوا، اننا ربحنا إذا لم نخسر قلت لهم اننا ربحنا، وما خسرنا.

قلت لكم في السنة الماضية اننا سوف نربح 17 مليار والحقيقة أننا لم نصل الى هذا الرقم لأننا كما قلت لكم كانت عندنا 75 ألف طن من الخضروات، و 450 ألف صندوق من السمك المصبر وكذلك الصناعة التقليدية التي لم تصدر، ولهذا لم نصل إلا الى 12 مليار ونصف، إذن فالباقي من 17 مليار 4 مليار ونصف؛ فإذا جمعنا السمك المصبر والفواكه المصبرة والزيتون وغير ذلك وأضفنا إليهما 450 ألف الغير المبيعة و 75 ألف طن الناقصة هذه السنة وقلة المحصول في هذا الموسم والزرابي والجلود الى غير ذلك سنصل الى 17 مليار من العملة الصعبة التي تكون قد دخلت الى صندوق الدولة.

فالنتيجة النهائية التي وصلت إليها هي أنه كما كان فيما مضى أن أولئك الذين يصدرون الى الخارج كانوا يتركون أرباحهم في أوروبا ولا يدخلون إلا القدر الذي شاءوه ولا يدخلونه إلا بعد شفاعة من قريش بعد سنة أو سنتين أو 3 سنوات.

يمكن أن أقول لكم ان مليار من الفرنكات من العملة الصعبة دخلت في 15 يوما بدلا من ستة أشهر أو سنة.

بقي لنا ماذا سنعمل بـ 12 مليار ونصف من الربح.

هناك ما سينجز في هذه البلاد لأنها في حاجة الى كل شيء، ولكن الذي أطلبه من جميع المغاربة أن ينتبهوا إليه بإهتمام الآن في هذه اللحظة التي أخاطبهم فيها هو أنه إذا كانت على الدولة واجبات فلها كذلك حقوق بالنسبة إلينا جميعا.

فالدولة عليها تكاليف من الناحية الاجتماعية على الخصوص وهي تدري أن من وراء تلك التكاليف ربحا؛ فإذا عالجت تربح مواطنا سليما وإذا علمت تربح إطارا جيدا للعمل، وإذا شغلت تربح نتيجة العمل الذي يقدمه العامل.

« فلينفق ذو سعة من سعته ».

هذه الآية تطبق على الفرد، أما الدولة فلا تدفع الصدقة؛ نعم ان الدولة بارة، بارة بأيتام من ضحوا في سبيلها، بارة بالعجزة تعطيهم التقاعد، بارة بالذين لا قدرة لهم على العمل.

أما الذين توفر لهم الأكل والشراب والعلاج والتعليم، فتطلب منهم أن يردوا لها في المستقبل الدين الذي عليهم.

فلو قررت أن أبني السد بـ 25 مليار، فمن أين آتي بالمهندسين.

وزارة الفلاحة محتاجة الى 247 مهندس لا تتوفر إلا على 81 فقط.

هذه السنة تخرج في أقسام الباكالوريا 1200، بينما في السنة الماضية تخرج 1700؛ فقد نقص العدد 500 لأنهم أضاعوا وقتهم في اللهو، والتسكع، والاضرابات والشيء الذي لا قيمة له.

أما الذين سيتخرجون في الحسابيات فسوف لا يتعدون 117؛ ماذا سنفعل بهذا القدر؟ فمدرسة المحمدية للمهندسين في حاجة الى 120 طالبا والفلاحة والطب والجيش والطيران بماذا سنسد هذا الفراغ؟

هذه هي المشاكل الحقيقية التي أطلب من كل مغربي أن ينتبه لها.

وكل فلاح يريد أن يحصل على القدر الذي ذكرت كان كبيرا أو صغيرا، ذلك التاجر الذي ينتفع من الفلاح ذلك البقال إذا كانوا كلهم يريدون استمرار الانتفاع عليهم أن يسهروا على تربية أولادهم فلا يتركونهم يتسكعون لأنهم رأس مال ورأس المال إذا لم يجد من يدبره فإنه يضيع ويضمحل.

إننا سنبني سد وادي زيز وكذلك تساوت في أكتوبر المقبل ولكن هذه السدود تتطلب منا المهندسين.

فإذا لم يشمر المغاربة على ساعد الجد ويتعلموا فإننا لن نحقق شيئا.

سنبدأ في مرسى الناضور هذه السنة، ولكننا في حاجة الى مهندسين.

وإننا على إستعداد لأداء أي ثمن، المسألة ليست مسألة مال، إننا على إستعداد لأداء أي ثمن يطلب منا مهندس ولكن المسألة مسألة قلة.

فإذا أدينا لمهندس 500 ألف فرنك في الشهر أي ستة ملايين في السنة، وهيأ لك المهندس أرضا سقوية تدر 5 أو 6 ملايير فإننا سنكون قد ربحنا.

إن جميع الدول اليوم في حاجة الى مهندسين ويمكن القول بأن فرنسا في حاجة الى 3000 أستاذ في الرياضيات، فعار علينا أن نترك أولادنا يضيعون أوقاتهم في الشوارع.

إن كل عمل تقوم به الدولة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية لن يكون له أي نفع وعديم الجدوى إذا لم يكن هناك من يروجه، فلهذا أؤكد، وألح، على جميع المغاربة بصفتنا جميعا نحمل هذا الحمل، ولست وحدي الذي أحمله، فالمجموعة المغربية كلها تحمله، ولذلك أطلب منها أن تفهم الواجب عليها، وكذلك ما هي حقوق الدولة.

وكما قلت في السنة الماضية في خطاب حصاني بأن 17 ملياراً التي سنربحها سوف لا نصرفها في مشاريع غير منتجة.

فإذا لم يتعلم الأطفال فسوف لا أبني بها أية مدرسة سأبني بها سدا يوفر لسقي الأراضي يمكن أن أبني بها مراسي يمكن أن نجهز بها المنطقة الصناعية بطنجة يمكن أن نصلح بها وادي عبدة ودكالة يمكن أن تصلح محل الري ناحية طريفة ومشرع قليلة يمكن أن ننشىء بها عدة مسائل.

إن الخطر الذي يهدد البشرية هو خطر الجوع وليس خطر الحرب النووية ليس خطر المرض ولكنه خطر الجوع.

إن الجوع يهدد جميع دول العالم وإنتاج بعض الدول ينقص يوما عن يوم.

لقد وجدنا هذه السنة من يبيع لنا القمح لأن محصولنا الزراعي كان ناقصا ولكن خوفي أن لا نجد في السنوات المقبلة من يبيع لنا القمح أو الشعير وهذا يفرض علينا أن ننتج أكثر فأكثر.

يلزمنا أن نفهم بأن من يملك أرضا ويهاجر الى المدينة للتجارة أو لاستغلال طاكسي أن يبيعها ويتركها لمن يستثمرها.

أما أن يظل ماكثا في الدار البيضاء أو الرباط أو يأخذ مقابلها كراء زهيدا، فتبقى للماشية تعبث فيها، فهذا حرام بالنسبة للمجتمع المغربي لأن هذا المجتمع هو الذي يضمن له أن يرث أولاده تلك الأرض من بعده، لأن ذلك المجتمع عنده إتزانه، عنده طقوسه وتقاليده.

ولكن إذا جاع المجتمع، يفقد تقاليده، يفقد توازنه وإذ ذاك تنعدم تلك الضمانات وتلك التقاليد؛ إن من مصلحة أولئك الذين يملكون الأرض ولا يقومون بخدمتها وإستغلالها أن لا يختل توازن المجتمع، وان أكبر خطر على التوازن هو الجوع.

والعالم اليوم كله جائع وكلكم تعرفون هذا فإذا كنا نخدم في السنة الماضية بجد فيجب أن نضاعف هذه الجدية، ونعمل أكثر وأكثر والدليل على هذا أن هناك سنوات يكثر فيها الجفاف، فإذا أضفنا قلة العمل على قلة المطر على قلة المهندسين، سنكون كما يقول المثل « خسرنا سعدنا بيدنا ».

والحالة هذه أن المغرب محسود، محسود من إخوانه وأقاربه، لأن ربي ولله الحمد أنعم علينا بأرض طيبة، أرض خصبة، فيها فلاحة، فيها خضر، فيها فواكه، فيها ماء فيها أنهار، فيها سدود، فيها مناجم، فيها وسائل للبناء والتعمير والسياحة.

فإذا كانت هذه الوسائل التي أعطانا الله لم نستثمرها فلن نكون فقط قد تعرضنا للخطر بل سنكون خسرنا سعدنا بيدنا.

بكل صراحة هذه نتائج مرضية جدا، ولكن لا تهمني التجربة الناجحة، إذا كانت في شعب غير متشبع بواجبه.

لأنه لا تكون تجربة ناجحة إلا إذا كانت حافزا للجميع حتى يزيد من مجهوداته.

لقد نظمنا وزارة الفلاحة ونحن منكبون على العمل فيها منذ 3 أشهر ويشهد الله أننا نوليها الأسبقية، فسنخلق من وزارة الفلاحة وسيلة للعمل الجدي المثمر التقني العلمي.

لهذا أطلب من جميع الفلاحين أن ينكبوا على العمل وأطلب من جميع المهندسين أن يخدموا أرضهم حتى تنتج أكثر وأطلب من جميع التلاميذ أن يدرسوا السنة كاملة.

وإني أطلب من الجميع أن يخلص كل واحد لعمله وعندئذ فالبلاد ستكون إذ ذاك في مأمن من خطر الجوع وفي مأمن من الفقر.

ولا تنسوا بأننا قلنا في السنة الماضية بأن المغاربة يزدادون في كل سنة 300 ألف نسمة، فإحصائيات

اليوم تعطينا أننا كل سنة تزداد 450 ألف نسمة.

هناك من هو ضد هذا.

وهناك من يقول انه كلما كثرنا إلا وكثرت المنافسة.

فإذا ما إلتجأنا الى طبيب وجدناه متعجرفا وإذا طلبنا مهندسا ادعى أنه يعمل في شركة.

ربما يقول بعض الناس انه إذا كثر النسل فستزدهر البشرية وسيحدث رواجا.

وكيف ما كان الحال فإننا نطلب من الله أن يهبنا ما فيه خير الأمة.

فإذا كان تكاثر النسل فيه الخير فإننا من بين الأمم وإذا لم يكن فيه الخير فإنه كيف ما كان الحال فإن المغاربة سيفكرون في يوم ما على ان وسائل الانتاج قلت وأن الأفواه كثرت؛ ولكن هذا المشكل ستدرسه الحكومة في أقرب وقت وسيعرض أمامكم على شاشة التلفزة والاذاعة.

هذه ــ شعبي العزيز ــ الكلمة التي أردت أن أقولها لك في آخر السنة التي مرت على مكتب التسويق والتصدير ولكنك شعب تقدر الواقع وتعلم أنه كيف ما كانت الجدية التي نتصف بها لم يكن لنا أن ننجح في تجربتنا هاته لولا أن جماعة الشباب وجماعة من المسؤولين أخذوا على عاتقهم الحمل الثقيل.

فإليهم جميعا باسم المنتجين وباسم 6000 فلاح وباسم 30 ألف فرد من الفلاحين الصغار وباسم جميع العاملين في معامل التصبير وباسم جميع العاملين في الفلاحة وفي المكتب وباسم خزينة الدولة أتوجه إليهم جميعا بالشكر والثناء؛ ولكن وصيتي إليهم وأقول لهم إياهم ثم إياهم أن يسيطر عليهم تفكير الموظفين.

فمن يوم توجههم الى هذا المكتب توجهوا إليه كأناس وطنيين سيشاركون في مظاهرة أو حركة وطنية يساهمون فيها ليل نهار يوزعون منشورات يتصلون بشخصيات يلقون خطباً، لا يعرفون النوم ولا الراحة ولا العطل.

وإنني أطلب منهم الاستمرار في هذا العمل، فإذا كان المكتب سيتخذ بعض القواعد الضرورية للعمل حتى يكون منسجما مع دولة منظمة فيلزم أن يكون هذا المكتب منظما إداريا وقانونيا.

وليس معنى التنظيم أن يدخلوا في الثامنة ويخرجوا في الثانية عشرة ويدخلوا في الثانية ويخرجوا في السادسة.

إنني أطلب منهم أن يخلصوا لعملهم كما خلصوا في السنة الماضية وأن يعملوا بروح وثابة ووطنية مومنة ولي اليقين أن هذه الأرقام سترتفع كل سنة، فإليهم جميعا بصفتي مغربيا، بصفتي مستهلكا، بصفتي فلاحا بصفتي ملك المغرب وبصفتي ممثلا للشعب المغربي أوجه لهم الشكر الجزيل والثناء العاطر وأوصيهم إياهم ثم إياهم أن ينسوا قواعد العمل الملزمين بإتباعها من إستقامة وجدية وعدم مراعاة الوقت أو رخصة، فهم أمام شعب وأمام دولة، فيوم يتعب أحدهم نمنح له رخصة ونعوضه بآخر ريثما يرتاح ولكن عندما يأتي الى العمل يعمل ليل نهار.

والحمد لله الذي وهبنا شعبا كهذا يسهل علينا المأمورية ووهبنا شبابا كهذا ينسجم معنا ووهبنا كذلك القوة والصبر والمثابرة حتى نتغلب على المشاكل التي ذكرتها سابقا وحتى لا تأخذ من عزمنا بل تكون حافزا للعمل.



والله سبحانه وتعالى أسأل أن يديم علينا جميعا هذه الرابطة المتينة القوية التي تجمع بيننا جميعا ويديم علينا نعمة الاسلام ونعمة الايمان بالله ويديم علينا كذلك نعمة القيام بالشكر الواجب علينا حتى يزيدنا الله من فضله، وإن شكرتم لأزيدنكم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ارتجل بالدار البيضاء

الجمعة 16 جمادي الأولى 1386 — 2 شتنبر 1966